مقياس نظرية القانون

مقياس نظرية القانون

نظرية القانون

العياشي عفاف لامية

طلبة سنة أولى ليسانس جذع مشترك

2023/2024

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

I-المكتسبات القبلية 9

II-امتحان المكتسبات القبلية 11

III-تمرين 13

IV-تمرين 15

V-خصائص القواعد القانونية 17

آ. أهداف المحور الثاني:.....17

ب. القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي.....17

پ. القاعدة القانونية عامة ومجردة.....17

ت. القاعدة القانونية ملزمة.....18

ث. تمرين.....19

ج. تمرين.....19

خاتمة 21

حل التمارين 23

قاموس 25

مراجع 27

قائمة المراجع 29

مراجع الأنترنيت 31

وحدة

في نهاية هذا المقياس سيتمكن الطالب من:
* اكتساب أساسيات القانون والمبادئ العامة.
* محاولة تكوين فكر قانوني للطالب حتى يتسنى له التحكم أكثر فيها بغرض استعمالها عند دراسته للمواد الأخرى.

البطاقة التعريفية بالمقياس:

طبيعة المقياس : وحدة تعليمية أساسية

المقياس: نظرية القانون

معامل المقياس: 2 الرصيد:7

الفئة المستهدفة: موجه لطلبة سنة أولى ليسانس جذع مشترك

البريد الالكتروني: 3afaflayachi@gmail.com.

مقدمة

إن المدخل إلى دراسة أي علم من العلوم، إنما يهدف عادة إلى التعريف بهذا العلم وإعطاء المعلومات الأولية عنه وبيان خصائصه التي تميزه عن باقي العلوم الأخرى وشرح مبادئه العامة وأفكاره الرئيسية بصورة تمهد لدراسة ذلك العلم نفسه فيما بعد، فالإيمان بضرورة وجود القانون وحتمية الامتثال لقواعده دليل على رقي فكر المجتمع وهذا هو شأن دراستنا "لمدخل القانون"، الذي لا يعدو أن يكون دراسة تمهيدية وشرح المبادئ العامة المشتركة في العلوم القانونية لتسهل لنا نحن طلاب العلم معرفة القانون وفهمه وتساعدنا على استيعاب أبحاثنا التي تلقى علينا في مشوارنا الدراسي.

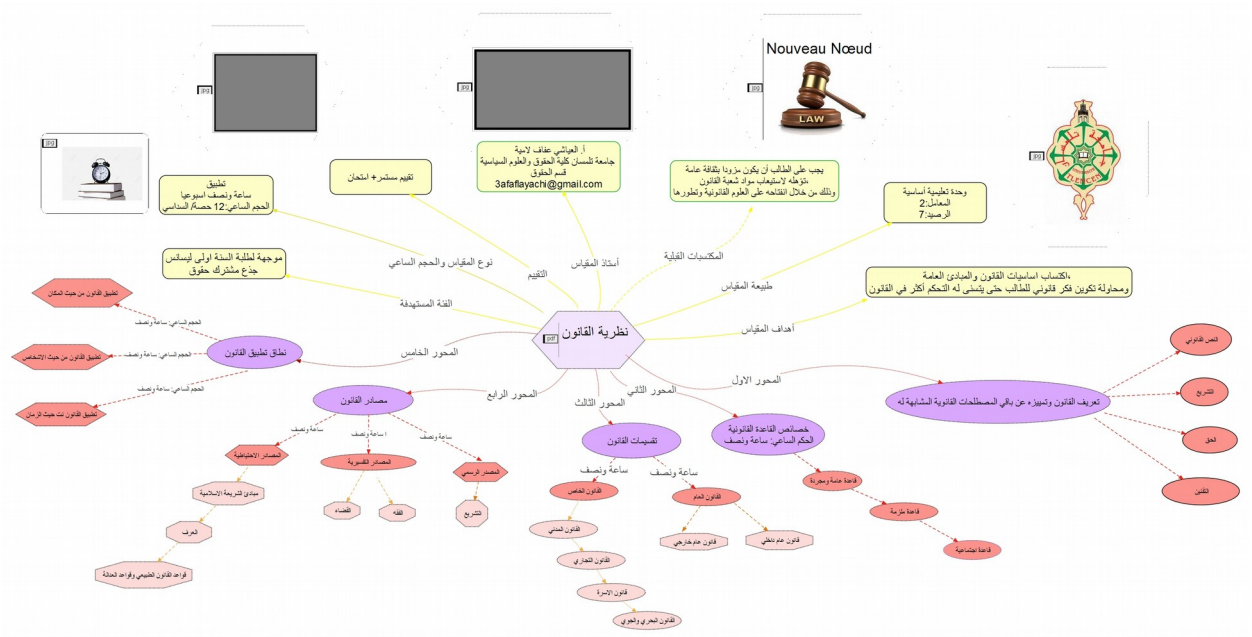

I المكتسبات القبلية

للتحكم في متطلبات المقياس يجب على الطالب:
*أن يكون مزودا بثقافة عامة تؤهله لاستيعاب مواد شعبة القانون.
*انفتاح الطالب على تطورات العلوم القانونية.
* القدرة على التحليل والفهم من خلال معرفة أساسيات القانون والمبادئ العامة .
*المطالعة من خلال قراءة كتب متخصصة من أجل تكوين فكر قانوني للتحكم أكثر في القانون

II امتحان المكتسبات القبلية

يهدف هذا الامتحان الى معرفة مستوى الطالب في المقياس، و قياس مدى معرفته وثقافته العامة.

III تمرين

هل القاعدة القانونية عامة عند وضعها ومجردة عند تطبيقها؟

لا، القاعدة القانونية مجردة عند وضعها وعامة عند تطبيقها. لأن التجريد هو خضوع الوقائع المتماثلة أو الأشخاص الموجودين في ظروف متطابقة لنفس القواعد القانونية، أما العمومية فهي أن القاعدة القانونية لا تخاطب شخصا معينا بذاته بل توجه للأفراد بصفاتهم.

IV تمرين

[23 ص 1 حل رقم]

القانون عبارة عن..... للسلوك داخل المجتمع، و..... باعتباره ..... للقاعدة القانونية دعت المصلحة لإطلاق اصطلاح ..... على التشريع.

٧ خصائص القواعد القانونية

آ. أهداف المحور الثاني:

1- إدراك الطالب لخصائص القاعدة القانونية.
2. تمكين الطالب من معرفة أهم المميزات التي تميزه عن باقي القواعد الأخرى.
3. تعرف الطالب على خصوصيات القاعدة القانونية والتي تجعلها تخرج عن القواعد العامة.

بعد أن قمنا بتعريف القانون وتمييزه عن المصطلحات المشابهة له ، لابد أن نبين خصائص القاعدة القانونية حتى نميزها عن غيرها من القواعد السلوكية ، ولكن ينبغي الإشارة أن الفقه قدم العديد من الخصائص للتمييز بين القاعدة القانونية وغيرها من القواعد وهذا يدل على سعة مجال التمييز، غير أن كثيرا من الخصائص تم استبعادها لعدم صحتها على سبيل الإطلاق .

القاعدة القانونية هي خطاب موجه للأشخاص بصفة عامة، مجردة وملزمة يترتب على عدم الالتزام به توقيع جزاء. ويستخلص من تعريف القواعد القانونية أنها تتميز بالخصائص التالية:

ب. القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي

غاية القانون هو إرساء تنظيم محكم لسلوك الأشخاص، إذ أن الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمفرده. كما أن الجماعة لا يمكن أن تعيش بدون قانون ينظم ويحدد سلوك أفرادها، لهذا فالقواعد القانونية لها طابع اجتماعي لكونها تمثل خطابا موجها إلى أفراد المجتمع، فهي وجدت لتنظيم علاقات الأفراد في الجماعة تتعدد وتتنوع مطالبهم وقد تتضارب مصالحهم.

ولهذا كل مجتمع يتمتع بأفكار مغايرة عن المجتمعات الأخرى، فمثلا هناك قواعد قانونية مباحة في مجتمع معين، وغير مباحة في مجتمع آخر، وهذا نظرا للمبادئ الموجودة في كل مجتمع، كتأثر المجتمع بالقواعد الدينية فالاتجار في لحم الخنزير محرم وممنوع في الجزائر، بينما يعتبر الاتجار به وأكله أمر مباح في مجتمع آخر، كذلك العلاقات الغير الشرعية التي تعتبر جائزة في مجتمعات أوروبية بينما لا تعتبر جائزة في مجتمعات إسلامية[زايدي امال، محاضرات في نظرية القانون، سنة أولى ليسانس، جامعة سطيف، 2020].

والقانون بهذا المفهوم لا يتصف بالجمود، بل إن ميزته الأساسية هو التطور المستمر، فهو يتطور بتطور الجماعة ليساير حاجاتها ويواكب مقتضيات العصر المتجددة، فهو يختلف من مكان لأخر، ومن زمان إلى آخر بحسب الحاجة إليه لتنظيم السلوك الاجتماعي.

انظرخصائص القاعدة القانونية (*web_02*)"
خصائص القاعدة القانونية

پ. القاعدة القانونية عامة ومجردة

جوهر القاعدة القانونية أنها خطاب موجه إلى الأشخاص بطريقة عامة ومجردة. ويقصد بالعمومية أن القاعدة

القانونية لا توجه إلى شخص معين بذاته ولا تتعلق بواقعة بعينها، بل إنها تخاطب الأشخاص والوقائع بناء على صفات وشروط يجب أن تتوافر فيمن توجه إليه القاعدة. أما التجريد فيقصد به أن القاعدة القانونية لا ترتبط من حيث وجودها أو تطبيقها بشخص معين بذاته أو بواقعة معينة بذاتها، وبهذا يظهر الارتباط الحتمي بين عمومية وتجريد القاعدة القانونية فهي تنشأ مجردة وتكسب العمومية عند التطبيق. ولا يخل بعمومية القاعدة القانونية أن توجد قواعد تخاطب فئات معينة من الناس كالتجار أو المحامين أو الأطباء أو المهندسين أو الصحفيين. لأن هذه القوانين قابلة لأن تنطبق على فرد في المجتمع إذا توافرت فيه الصفة التي حددتها كشرط لتوجيه الخطاب، كما أنها تخاطب أفراد هذه الفئات بصفاتهم لا بذاتهم.

أما إذا كان الخطاب يخاطب شخصا بذاته أو واقعة بعينها كالأحكام القضائية أو القرارات الإدارية فهي لا تعتبر قواعدها قانونية لأنها تفتقد خاصية العمومية والتجريد. إسحاق إبراهيم منصور: نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية، الجزائر، 1993

ت. القاعدة القانونية ملزمة

أي أن القاعدة القانونية يجب أن تتصف بالصبغة الإلزامية ونقصد بذلك أن يكون للقاعدة القانونية مؤيد أو جزاء، بحيث يجبر الأشخاص على إتباعها ويفرض عليهم احترامها ولو بالقوة عند الاقتضاء. ويقصد بالجزاء الإجبار أو الإلزام على احترام القاعدة القانونية عن طريق استخدام القوة العمومية إذا لزم الأمر، فهو الأثر المترتب على مخالفة القاعدة القانونية.

ويتميز الجزاء القانوني بأنه مادي ملموس ويتمثل في كافة الوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة، ممثلة في سلطاتها المختلفة لضمان نفاذ المخالفة أصلاً، أو عن طريق معالجة الوضع الذي أدت إليه المخالفة أو عن طريق ردع من قام بمخالفة القانون وإعادة إصلاحه. وإلزام القاعدة القانونية هو الخاصية التي تميزها عن قواعد الأخلاق والدين. ولهذا نقول بأن القواعد القانونية تكون دائما ملزمة للأشخاص و تبرز خاصية الإلزام في الجزاء الذي يوقع على من يخالف تلك القاعدة القانونية زايدي امال، محاضرات في نظرية القانون، سنة أولى ليسانس، جامعة سطيف، 2020.

وتبرز خاصية الإلزام في الجزاء المترتب عند الإخلال بالقاعدة القانونية. توجد ثلاث أنواع من جزاءات: جزائية مدنية وإدارية:

- الجزاء الجزائي: تتمثل في العقوبات وتدابير الأمن تطبق على الأشخاص الذين يرتكبون أفعال معاقب عليها في القانون الجزائي (قانون العقوبات أساسا والقوانين الأخرى التي تتضمن أحكام جزائية).

وتقسم العقوبات الجزائية إلى عقوبات أصلية وعقوبات تكميلية.

إذ أن العقوبات الأصلية هي الجزاء الأصلي الذي يوقع على مرتكب الجريمة مذكور في المواد 6-7-8 من قانون العقوبات تتمثل في الإعدام، السجن المؤبد، السجن المؤقت والعقوبات المالية الأصلية وهي الغرامات.

في حين العقوبات التكميلية تطبق على المحكوم عليه إذا رأى القاضي ضرورة ذلك مثل: تحديد الإقامة ومصادرة الأموال وكذا حل الشخص الاعتباري ونشر الحكم، وغيرها من العقوبات التكميلية المذكورة في المادة 9 من قانون العقوبات.

أما الجزاء الإداري يتمثل في العقوبات التأديبية و إلغاء القرارات الإدارية.

- الجزاءات المدنية: تتعدد صور الجزاءات المدنية وهي:

التنفيذ العيني	التنفيذ بطريق التعويض	بطلان أو إبطال التصرف	الفسخ
يتمثل التنفيذ العيني في إجبار الشخص على تنفيذ التزامه عينا إذا لم ينفذه طواعية.	فيتم اللجوء إليه في حالة تعذر التنفيذ العيني، لهذا يطلق عليه مصطلح "التنفيذ بمقابل".	هما جزاءان يترتبان في حالة إبرام التصرف بطريقة غير سليمة، على خلاف ما يقضي به القانون، في حالة تخلف ركن من أركان التصرف في القانون أو شروط صحته.	يلحق العقد الصحيح إذا اخل أحد المتعاقدين بالتزامه في العقد الملزم للجانبين، كأن يمتنع أحد الطرفين عن تنفيذ التزامه فيحق للطرف الآخر طلب فسخ العقد.

ث. تمرين

[23 ص 2 حل رقم]

هل القواعد القانونية تتغير من مجتمع إلى أخر؟

ج. تمرين

[23 ص 3 حل رقم]

إن قواعد قانون..... ينظم العلاقات .....و.....، التي تحدث داخل .....،
فتنظم ابتداء الإطار القانوني لهذا .....، وذلك بتحديد أركان .....و واجبات
وحقوق .....،وكيفية فصل .....، والآثار المترتبة على .....وغيرها.

خاتمة

مما سبق يتضح لنا أن وجود القانون هو أمر ضروري لا يختلف فيه اثنان من أبناء الجنس البشري، إذ أن وجود القانون أمر يتناسب مع سلوكيات البشر في إدارة حياتهم. بل وجود القانون يتجاوز حدود المجتمعات البشرية ليصل إلى عالم الحيوان، فها هي ممالك الحيوانات بكافة أنواعها تراها قد جبلت وفطرت على الحياة المقننة في حين لم تمتلك تلك الجوهرة الثمينة التي يمكنها من خلالها السمو والارتقاء ألا وهي جوهرة العقل، فكيف بذلك الكائن الذي قد ألقيت بين يديه هذه الجوهرة فهو لم يكن مفطوراً على حب الحياة المنظمة المقننة فحسب، بل كان بمقتضى تملكه للعقل قادرا على سن القوانين التي تنظم حياته على شكل مجموعة من القواعد العامة التي تنظم سلوك الإنسان في علاقته بغيره من بني البشر، يتجل ذلك في احتياج الإنسان إلى القانون لكونه مدني بالطبع، أي ميله إلى الحياة الاجتماعية ونفوره من الحياة الفردية يفرض عليه إنشاء علاقات مع الآخرين، ومع تشعب هذه العلاقات واصطدام مصالح البعض بمصالح البعض الآخر، تصبح الحاجة ملحة إلى وسيلة يمكن من خلالها تنظيم هذه العلاقات. إذن فالقانون ضروري في حياة المجتمع مهما كانت ثقافة ذلك المجتمع و سواء كان بدائياً أم متوسطاً أم مثالياً في ثقافته و أخلاقه، فهو لا غنى له في كل الأحوال عن القانون.

حل التمارين

< 1 (ص 15)

القانون عبارة عن..... للسلوك داخل المجتمع، و..... باعتباره ..... للقاعدة القانونية دعت المصلحة لإطلاق اصطلاح ..... على التشريع.

القانون - قواعد منظمة - المصدر الرسمي - التشريع.

انظردروس مقياس المدخل للعلوم القانونية | السنة الاولى ليسانس (*web*)"

دروس مقياس المدخل للعلوم القانونية | السنة الاولى ليسانس

< 2 (ص 19)

نعم، القواعد القانونية تتغير من مجتمع لآخر ومن مكان لأخر لأنها وليدة البيئة الاجتماعية وكذلك باعتبارها قاعدة سلوك اجتماعي.

< 3 (ص 19)

إن قواعد قانون..... ينظم العلاقات .....و.....، التي تحدث داخل .....، فتنظم ابتداء الإطار القانوني لهذا .....، وذلك بتحديد أركان .....و واجبات وحقوق .....،وكيفية فصل .....، والآثار المترتبة على .....وغيرها.

الفصل - العلاقة الشخصية - الرابطة الزوجية - الأسرة الواحدة - المالية- التجمع الأسري - عقد الزواج.

قاموس

إلغاء القرارات الإدارية

فهو جزاء يترتب على صدور قرار إداري معيب لا تتوفر فيه أركانه وشروط صحته.

الصبغة الإلزامية

يقصد بالإلزام أن القاعدة القانونية واجبة الاحترام والتنفيذ من جميع المخاطبين بها، وهذا يتجسد في الجزاء الذي يطبق على كل من يمتنع عن تنفيذ القاعدة أو مخالفتها.

العقوبات التأديبية

هي الجزاء الذي توقعه الهيئات الإدارية المختصة في مواجهة موظفيها أو المتعاقدين معها في حالة إخلالهم بالتزاماتهم المهنية.

مراجع

[زايدي امال، محاضرات في نظرية القانون، سنة أولى ليسانس، جامعة سطيف، 2020.] مطبوعة

[إسحاق إبراهيم منصور: نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية، الجزائر، 1993] كتاب

قائمة المراجع

[حمزة خشاب، مدخل إلى العلوم القانونية ونظرية الحق، دار بلقيس، الجزائر، 2014.] كتاب

[حميدو زكية، محاضرات المدخل للعلوم لقانونية، سنة أولى ليسانس، جامعة تلمسان، 2019.] مطبوعة

[زايدي امال، محاضرات في نظرية القانون، سنة أولى ليسانس، جامعة سطيف، 2020.] مطبوعة

[عمار بوضياف، المجل إلى العلوم القانونية، النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، 2014.] كتاب

[إسحاق إبراهيم منصور: نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية، الجزائر، 1993.] كتاب

[هشام القاسم، المدخل إلى علم القانون، دمشق، 1978.] كتاب

مراجع الأنترنيت

[حيدر البصري، مقال «القانون بين ضرورتي الوجود والعمومية ».] www.annabaa.org